الروض لو قال لزوجته انت الثلاث لا يكون شيئا فاجاب بقوله وقد ذكرت المسئلة
باطرافها في شرح الارشاد وعبارته او انت اثنتان ونوى به ثلاثا فمقتضى ما نقله
ابو زرعة عن النويشي وقوع ثنتين واما الزدد في وقوع الثالثة والذي يجب بناء
على اعتماده عدم وقوعها خلافا لما افتيت به لان لفظ لا بد لعلمها وبنائي الوقوع
من اصله ما بأني في انت ثلاث الا ان يفرق بان ثنتان يصح ان يكون معمولا لمحذوف
اي انت طالق ثنتين ويكون ذكر الالف فيه على اللغة الصحيحة المشهورة وبها جاء
القرآن فاثرت بينه العدد ح وانا لم نؤثر بينه الثالثة لما قاة لفظه لها كما تقرر
ولو نوى بانت ثنتان واحدة وقعتا ايضا فيما يظهر لما قاة لفظ لثنتين ويحتمل خلافه
او انت ثلاثا ولم ينو شيئا فلغو وان نوى اصل الطلاق فقط فثلاث اي لان هذا صريح
في العدد وان نوى واحدة فوجهان والذي يجه وقوع الثلاث لان ثلاثا صريح في
العدد فلا اثر لنيته خلافه او انت ثلاث او الثلاث لم يقع شيء وان نوى به الطلاق
وقارن ثلاثا فانها ان الروض حيرانت وح فهو تركيب فاسد اذ لا يخبر عن انت المؤنث
للذات بثلاث سواء اعرفت او نكرت ولا اثر لصحة بنده برانها صارت عين الثلاث
مبالغة وادعاء لان هذا اعتبار محسن يخالف موضوع اللفظ والحمل من كل وجه فلا
يخرج عليه ولانا فيه ما مر في انت الطلاق لوجود المصدر ثم الذي هو اصل طالق
ونحوه فاثرت بينه الطلاق ح لان المصدر قد يراد به اسم الفاعل ونحوه وعلى تقدير
عدم ارادة ذلك فيه اصل المادة فصحت بينها ح بخلاف ثلاث فانه ليس فيه ذلك
فلم تصح بنده به وامّا النصب فهو يقتضي حذف الخبر ويقدر بما يناسبه وهو طالق فصح
اللفظ ح فاذا نوى الطلاق وقع ما ذكره من العدد الصريح وبما ذكرته يندفع قول
الاذرعي يظهر الفرق بين ثلاث والثلاث لم ار ما تقرر في انت الثلاث ينبغي ان محله
اذا رفعه والا فينبغي وقوع الثلاث اذا نوى به الطلاق لان مبتدا الرفع يصح مع اللفظ
بقدير انت طالق الطلاق الثلاث او انت ذات الطلاق الثلاث والسكوت ظالم
فظاهر كلامهم انه لا فرق في جميع ما ذكر وما بأني بين النحوي وغيره ويوجه بانا انما
قدرنا ما تقرر وما بأني بما يدل عليه لفظه مع بنيه وان لم يفهم تخريجه على
الصناعة النحوية لان العامي وان لم يفهم ذلك بطريقه الصناعي الا ان فهمه الكلي

فيقدره وان لم يكن الخبر عند فاندفع قول بعضهم لم يفرقوا هنا بين النحوي وغيره في الفرق
بتاء انت انثيت عباراتهم شرح الارشاد وبهذا التصريح يوافق ما قاله الشامل بفتح الله
بديده والرد على ما قاله الفقيه ابن عبسين ولم ار ما للنظر الذي ذكره ولو ذكر الشامل
لو صحت الفرق بينه وبين ما نحن فيه وقد يستشهد له بقولهم لو قال انت ما بين طالق
وقع عليه الثلاث ولا شاهد فيه لصحة التركيب هنا اذ مدلوله انها جمعت ما وصف
به من الطلاق وهو مائة طلقة فكان عوده انت طالق مائة وهذا يقع به الثلاث ولا
بناء على ما ذكر في انت ثلاث او الثلاث من انه لا يقع به شيء وان نوى به الطلاق ولهم لو قال
انت مني بواحدة ونوى الثلاث او بثلاث ونوى الطلاق دون الثلاث فوجهان
لان هذا التركيب صحيح فاثرت فيه النية لان الجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف وهو
وان كان محتملا لكن لما نوى الطلاق تعين ان ذلك الخبر المحذوف هو طالق ومن ثم رجح
في شرح الارشاد الوقوع فقلت والذي يظهر ترجيحه في الاولى وقوع واحدة فقط
لان اللفظ لا يحتمل الثلاث بوجه وفي الثانية وقوع الثلاث لان لفظه صريح في العدد
كناية في الطلاق فهو كانت بائن ثلاثا فان قلت لم يبن في شرح الارشاد
حكم الجر والسكون في انت ثلاث قلت هو معلوم مما ذكرته من الوقوع عند النية
في انت الثلاث بالجر والسكون اي انت ذات طلاق ثلاث والسكون على الوقف
فان قلت يؤيد ما بحث الفرق هنا بين النحوي وغيره وفهم بينهما في انت طالق
انا دخلت الدار بفتح ان ونحوه قلت يفرق بينهما بانا احتلنا في حركة الهمزة ثم لما
تعلق له بالطلاق فتحنا وانثنا وانا يتعلق به من حيث تحمل الوقوع في الفتح والخبر في
الكسر فنظرنا الى ما ينبادر من حال العامي عند نطقه بنحو هذه الصيغة وهو التعليق بعد
الارادة منها معنى التعليل فقدرنا بينه وبين النحوي واما ما نحن فيه هنا فاختلاف حركة
ثلاث او الثلاث فيه لم تعلق بالطلاق اثباتا ونافيا كما في حال النصب ونفيا اخرى كما
في حالة الرفع فلم ينظر للفظه اذا صدر من عامي وانما نظرنا لقصده فحيث نوى ما يؤيده
الصناعة ولو بتقدير او فعنا به وحيث لا فلا وكذا النحوي لان ما فصلناه في الرفع غير
مراعى فيه بقضية الصناعة النحوية ولا يتم ذلك التفصيل الا مع القصد والا كان لغوا فلزم
ح التسوية بين النحوي وغيره فتامل ذلك فانه مهم وبما يؤيد ما تقرر من عدم الفرق

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)